

خلاصة المقالات

وظيفة المكلف في فرض فقدان فتوى المجتهد الأعم

علي رضا أعرافي، محمد آزادي

الخلاصة

لا يصدر المجتهد الأعم فتوى في بعض المسائل الشرعية لقلّة الدراسة أو عدم الوصول إلى النتيجة النهائية أو بعض الاعتبارات. في هذه الموارد يجب التحقق من أنّه في موارد إمكان الاحتياط في الواقع هل يمكن للمكلف أن يترك الاحتياط ويعمل بواجبه بمثل طريق التقليد من مجتهد آخر أعلم من الآخرين؟ يعتمد ظهور مثل هذه المسائل على أربعة عوامل رئيسية يمكن تصنيفها و تقييمها: ١. لم يدرس المجتهد الأعم المسئلة، ٢. بعد أن بحث المجتهد الأعم في المسئلة لم يصل إلى النتيجة و لم يخطئ آراء ساير الفقهاء، ٣. ترك المجتهد الأعم الفتوى ولكن خطأ أدلة سائر النظريات، ٤. ترك الأعم الفتوى بسبب بعض المصالح و الاعتبارات. يمكن أيضاً تحديد أقسام أخرى بالنسبة لبعض هذه الأشكال الأربعة و سيتم ذكرها خلال البحث. وفقاً للرأي المختار، إن وظيفة المكلف في كل من هذه الحالات ستكون إحدى الأحكام الأربعة التالية: ١. وجوب الرجوع إلى المجتهد الأعم بعد مرجعه، ٢. التخيير في المراجعة إلى المجتهد الأعم أو الأعم بعده، ٣. الاحتياط بين آراء الفقهاء، ٤. العمل بفتوى المجتهد الأعم التي لم يبرزها. **مفاتيح البحث:** المجتهد الأعم، فقدان الفتوى، المكلف، الاحتياط في الواقع، الاحتياط بين آراء الفقهاء.

تأليف
مؤيد باقر

خلاصة المقالات

الحكم الفقهي لإسقاط الحمل على وشك الموت لحماية الأم من مخاطر أقل من الموت

حسن مهدي

الخلاصة

الإجهاض حرام من وجهة نظر الشرع و ظلم من وجهة نظر العقلاء. و لا فرق أن يكون قبل ولوج الروح أو بعده إلا أن الفقهاء الإمامية سمحوا بالإجهاض في بعض الحالات الخاصّة و اختلفوا في بعض الحالات الآخر. إحدى الموارد المثيرة للجدل هي الحالة التي لا يهدّد بقاء الجنين حياة الأم بالفعل؛ ولكن ينطوي بقائه على مخاطر شديدة أقل خطورة من الموت مثل سراية العدوى الشديد و انفصال الرحم و التعقيم الدائم و غير ذلك. في هذه الحالات يطرح هذا السؤال نفسه: هل يجوز الإجهاض على الجنين الذي يكون على وشك الموت لحفظ الأم من مخاطر أقل من الموت أم لا؟ للإجابة على هذا السؤال تقدّم الكاتب بمنهج التحليلي-المكتبي أدلة الحرمة و نقدها و حاول إثبات جواز الإجهاض في بعض الشرائط الخاصّة بالاستناد إلى الآيات و الروايات و بناء العقلاء. يعتبر إحراز الموضوع في الجنين الخطيرة للأمّ بالالتكاء على قول الأطباء الخبراء و تعيين حكم الدية في حالة الإجهاض، من الفروع المهمّة لهذا النقاش. و بعد البحث يمكن القول بأنّه وإن كان الأصل الأوّل في الإجهاض هو الحرمة ولكن يجوز في هذه الحالات الخاصّة إسقاط الحمل لشخص الأمّ و يجوز لها أن تقوم بقتل و إسقاط الجنين باستعمال الأدوية من غير أن يفرض عليها قصاصاً و دية.

مفاتيح البحث: حماية الأم، الحفاظ على صحة الأم، تراحم حفظ الحمل و حفظ صحة الأم.

ما جتوا
پوهنه های علمی

سال ششم، شماره ۱۱ بهار و تابستان ۱۴۰۱

الطبيعة الإجرامية للثورة الملوّنة؛ جريمة سياسية أو بغية

محسن كراني

الخلاصة

الثورات الملوّنة أو المخملية هي من بين الأدوات الجديدة للإطاحة بالحكومات. تبحث هذه المقالة في الماهية والطبيعة الإجرامية لهذه الظاهرة الاجتماعية وتقييم مدى مطابقة عنوان الجرم السياسي و البغي عليها. إعادة القراءة في حقيقة الثورة الملوّنة و ظروف تكوّنها و مكونات الجرم السياسي تشير إلى التمييز الجوهرى بين الثورة الملوّنة و الجرم السياسي. من وجهة نظر القانون، عنوان البغي لا ينطبق على الثورة الملوّنة. لكن بالنظر إلى الأدلة الفقهية للبغي يمكن القول بأنّ الثورة الملوّنة نوع من أنواع البغي. ما يحول دون اعتبار الثورة الملوّنة بغياً هو اشتراط أن تكون القيام بالسلاح. بينما من خلال البحث في مباني عدّ العمل الإجرامى بغياً يتبيّن أنه لا يمكن إثبات اشتراط استعمال السلاح في البغي. أدلة مثل معتبرة بزنتي و سيرة أمير المؤمنين في حرب صفين تدلّ على أنّ الخروج بالسلاح ليس شرطاً في البغي. بل إنّ مجرد اتخاذ إجراءات عملية للإطاحة بالحكومة الإسلامية أو تحديد نطاقها إذا كان مصحوباً بشروط أخرى للبغي، يجعل الشخص باغياً فقهياً.

مفاتيح البحث: الحكومة الإسلامية، الخروج على الإمام، وجوب حفظ النظام، السيرة العلوية.

مناجيات
شهره، ١٤٣١ هـ

خلاصة المقالات

بحث في مختلف أنواع عدم تجانس جواب المعصوم بسؤال السائل

محمد زنده دل، سيدعلي دلبري

الخلاصة

ورد جزء كبير من روايات الأحكام في الجواب عن الأسئلة التي طرحها الرواة أو الحاضرون عن المعصومين عليهم السلام، هذه الحقيقة لما لها دور في استنباط الأحكام الشرعية كانت محل اهتمام الفقهاء والأصوليين؛ مع ذلك مسألة عدم التجانس بين جواب المعصوم وسؤال السائل لم يتم التطرق إليها قط. أتخذ هذا البحث المنهج الوصفي - التحليلي واعتمد على مراجعة الكتب الروائية والفقهية والأصولية وجمع الوثائق المكتوبة. و حاول هذا البحث أولاً التحقيق في مختلف أنواع عدم التجانس بين جواب المعصوم وسؤال السائل ثم أشار إلى أسباب ظاهرة عدم التجانس بين الإجابات والأسئلة. إن الاختلاف بين جواب المعصوم وسؤال السائل توسعاً وتضييقاً، تكليفاً و ضعياً، ظاهرياً وواقعياً، أمثلة على ظاهرة عدم التجانس. ويمكن ذكر عدّة من علل إصدار الإجابات غير المتناجسة بالأسئلة مثل: تعليم القواعد العامة، الاعتماد على اجتهاد واستنباط السائل، الإشارة إلى علّة الحكم، الإشارة إلى معيار الحكم ومناطه، عدم صلاحية السؤال أو السائل، معرفة المعصوم بغرض السائل والتقية.

مفاتيح البحث: الحكم الظاهري والواقعي، الحكم التكليفي والوضعي، تعليم القواعد العامة، التقية، الاستنباط، علّة الحكم.

ما اجتهاد
پژوهش های علمی

سال ششم، شماره ۱۱ بهار و تابستان ۱۴۰۱

دلالة الشرط الضمني في مساواة العوضين على جريان خيار الغبن

في حالة حدوث الغبن بعد اتفاقية الإجارة

أحمد إبراهيم قانتي

الخلاصة

إن حقيقة الشرط هو جعل الترابط بين الشئين، فليس من الضروري أن يتم التصريح بالشرط و التنصيص عليه في نص العقد و لأجل ذلك ينفذ الشرط الضمني و غير المصرح في متن الاتفاقية. المستمسك الرئيسي لإثبات خيار الغبن، هو تواجد الشرط الضمني المتعارف على أساس أن يتوازن العوضان و يتساويان في المائتة. يشمل هذا الشرط الغبن الحادث بعد إيقاع عقد الإجارة إلى آخر مدة الإجارة، حيث إن اعتبار تساوي العوضين في الجملة خلال عقد الإجارة تتفق مع رأي العرف العام. يُكشف رأي العرف في وجود هذا الشرط الضمني لتساوي العوضين من بداية إيقاع عقد الإجارة إلى آخر مدة الإجارة، من خلال تحليل سلوك العرف تجاه هذا العقد. اشتراط التعديل و التصليح في القوانين المجعولة من قبل الوكلاء و المحامين ، الاتفاق على التعديل و التنظيم في المجال القضائي من قبل السلطات و المراجع القضائية، فتوى الفقهاء بلزوم المصالحة في التقلبات غير المتوقعة في السوق بعد عقد الإجارة و غير ذلك من موارد السلوك العرفي يؤكد اعتبار هذا الشرط الضمني في نظر العرف. يمكن حلّ الغبن الحادث بسبب تقلبات السوق أو تغيير استخدام العين المستأجرة عن طريق إثبات الخيار. كل ذلك إذا لم يشترط في العقد نفي الضمان الحاصل من انخفاض قيمة العملة أو تعديل مال الإجارة و إلا لا ينشأ غبن في العقد من هذه الجهة.

مفاتيح البحث: الغبن الحادث، الشرط غير المصرح، تعديل العقد، الأساليب القضائية، تقلبات السوق، التضخم.

مناجيات
شؤون

خلاصة المقالات

فضيلة إقامة صلاة الظهرين و العشاءين في أول الوقت

سيد محمد تقى موسوي، منصور مظاهري

الخلاصة

الصلاة ركن من أركان الإسلام الخمسة. أداء هذا التكليف الإلهي في أفضل الأوقات، بالإضافة إلى المكافأة الكبيرة، يؤدي إلى التكريم و التعظيم لهذه الطقوس الدينية أكثر فأكثر. يعتقد مشهور الفقهاء الإمامية أنّ أفضل الأوقات لأداء هذا الواجب الإلهي هي الأوقات الخمسة، و الصلاة في الأوقات الثلاثة الشائعة بين الشيعة تؤدي إلى تضييع وقت الفضيلة في صلاة العصر و العشاء و من هذه الجهة كانت تتعرض الطائفة الإمامية للسخرية من قبل المخالفين منذ فترة طويلة. ولكن يستفاد من الروايات أنّ إدراك فضيلة الوقت لا ينحصر في أداء الصلوات في الأوقات الخمسة؛ بل فضل الوقت يدرك أيضاً بالجمع بين الصلوات في الأوقات الثلاثة. يتبين من الروايات في وقت صلاة العصر أنّه ليس وقت محدّد لبداية وقت فضيلة صلاة العصر بل يبدأ بعد أداء الظهر و النوافل. كذلك يمكن نقد انحصار وقت فضيلة صلاة العشاء في زوال الشفق و من ناحية أخرى يمكن إثبات بدء وقت فضيلة صلاة العشاء بعد قراءة صلاة المغرب و النوافل.

مفاتيح البحث: وقت الفضيلة، أول الوقت، الجمع بين الصلاتين، فضيلة الجمع بين الصلاتين.

ماجستير
پروفه های علمی

سال ششم، شماره ۱۱ بهار و تابستان ۱۴۰۱